PC 103/6 A

March 2010

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

لجنة البرنامج

الدورة الثالثة بعد المائة

روما، 12– 16 أبريل/نيسان 2010

خطة العمل الإشارية المتجددة لعمليات التقييم الاستراتيجية والبرنامجية للفترة 2010–2012

1 – في أكتوبر/تشرين الأول 2008، قُدّمت إلى لجنة البرنامج في دورتها المائة آخر خطة عمل إشارية متجددة لعمليات التقييم الاستراتيجية والبرنامجية.[1] وفي تلك الدورة، طلبت لجنة البرنامج إلى مكتب التقييم أن يعدّ خطط العمل الإشارية في المستقبل بحيث تغطي ثلاث سنوات. وتُلتمس الآن موافقة اللجنة على خطة العمل لعمليات التقييم الاستراتيجية والبرنامجية التي سيضطلع بها مكتب التقييم خلال الفترة 2010–2012. ولا تغطي هذه الخطة إلا عمليات التقييم التي يُقترح أن يُنظر فيها بصورة منفصلة من جانب كل من لجنة البرنامج والمجلس.

2 – ومنذ تقديم آخر خطة عمل إلى لجنة البرنامج، أنجزت وقُدمت عمليات التقييم التالية:

(أ) عمل المنظمة فيما يتعلق بالصكوك التنظيمية الدولية (الهدف المؤسسي باء–1 في الإطار الاستراتيجي السابق)

(ب) التقييم – دراسة إدارية عن قدرة المنظمة التشغيلية في حالات الطوارئ

(ج) تقييم مواضيعي مشترك بين المنظمة وبرنامج الأغذية العالمي لنظم معلومات الأمن الغذائي والتغذية

(د) دور المنظمة وعملها المتصل بالمياه.

[1] PC 100/3 b)، خطة العمل الإشارية المتجددة لعمليات التقييم الاستراتيجية والبرنامجية للفترة 2009–2010، لجنة البرنامج، روما، 6–10 أكتوبر/تشرين الأول 2008.

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ.
ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها.
ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

K7322/A

3 – إضافة لذلك، فإن عمليات التقييم الجارية التالية بلغت مراحل مختلفة من التنفيذ، وستُقدم إلى اللجنة في دورتها الرابعة بعد المائة في أكتوبر/تشرين الأول 2010:

(أ) **التقييم الاستراتيجي للبرمجة القطرية لدى المنظمة، بما في ذلك آلية أطر الأولويات الوطنية المتوسطة الأجل:** يجري العمل حالياً على هذا التقييم، الذي كانت لجنة البرنامج قد اقترحته أصلاً في دورتها الثامنة والتسعين. ويقدِّر هذا التقييم الدور الحالي والمحتمل لآليات تحديد الأولويات على المستوى القطري، مع التركيز على أطر الأولويات الوطنية المتوسطة الأجل.

(ب) **تقييم أنشطة المنظمة في مجال تنمية القدرات في أفريقيا:** اضطُلع بهذا التقييم خلال النصف الثاني من عام 2009 واستُكمل التقرير الخاص به في فبراير/شباط 2010. وتعتبر تنمية القدرات عنصراً محورياً من عناصر ولاية المنظمة، وتعمّ الأنشطة الخاصة بها جميع برامج المنظمة تقريباً. ويدرس التقييم أنشطة المنظمة المتعلقة بتنمية القدرات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهي المنطقة التي يُسلَّم بأنها أكثر المناطق حاجة إلى هذه الأنشطة.

(ج) **التقييم الثاني في الوقت الفعلي لعمل المنظمة في مجال أنفلونزا الطيور الشديدة الإمراض:** جرى هذا التقييم عام 2009 وأنجز تقريره في فبراير/شباط 2010. ودرس التقييم المذكور هذا المجال الرئيسي من جهود المنظمة المتعلقة بالطوارئ وإعادة التأهيل، مع التركيز على تقدير المساعدات المقدمة على المستويين الإقليمي والقطري إلى المبادرات الوطنية للاستعداد والمكافحة المتعلقة بأنفلونزا الطيور الشديدة الإمراض.

4 – وهناك تقييم جار آخر سيُعرض على اللجنة في دورتها الخامسة بعد المائة في مارس/آذار 2011:

(أ) **تقييم أنشطة مكاتب المنظمة الإقليمية والإقليمية الفرعية في الشرق الأوسط:** تركز عملية التقييم هذه على دور المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية في تأدية الدور الموضوع لها في خطة العمل الفورية، بما في ذلك الترتيبات المؤسسية الخاصة بها وتقدير الأعمال التي اضطلعت بها المكاتب خلال السنوات الخمس الماضية. وهذا التقييم هو الأول من نوعه في المنظمة. وسيُقدَّم تقريرُ التقييم وردُ الإدارة عليه ليُنظر فيهما في سياق المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى في نوفمبر/تشرين الثاني 2010.

عمليات تقييم نظرت فيها لجنة البرنامج لكنها لم تُنفّذ

5 – طلبت لجنة البرنامج في دورتها المائة إبلاغها بصورة دورية عن عمليات التقييم التي طلبتها اللجنة، لكنها لم تُنفَّذ، مع إبداء الأسباب التي منعت تنفيذها. وكانت اللجنة قد أعطت أولوية لتقييم مقترح **للجوانب الجنسانية في عمل المنظمة** كان من المقرر أن يبدأ في عام 2010. وفي أواخر عام 2009، وقعت شعبة القضايا الجنسانية والتكافؤ والعمالة في المناطق الريفية مذكرة تفاهم مع صندوق الأمم المتحدة الانمائى للمرأة لإجراء مراجعة عام 2010 لأنشطة تعميم الاعتبارات الجنسانية في المقر وفي المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية والمكاتب القطرية التجريبية الخمسة. وبما أن هذه المراجعة ستغطي بعض الجوانب التي ستتناولها عملية التقييم، فقد تقرر إرجاء تنفيذ مثل هذه العملية. وسيعتمد توقيت

التقييم وفحواه إلى حد ما على نتائج عملية مراجعة المسائل الجنسانية واستنتاجاتها وعلى التغييرات التنظيمية التي قد تُقترح نتيجة لذلك. وسيقدم مكتب المديرة التنفيذية الدعم التام للمراجعة الجنسانية، وذلك بالمعلومات والنتائج والأفكار المتأتية من تقديرات أداء المنظمة في مجال تعميم الاعتبارات الجنسانية في عمليات التقييم السابقة.

6 – ومع أن اللجنة أعطت أولوية أعلى لعمليات تقييم أخرى فان بعض الأعضاء أيدوا اقتراح إجراء تقييم عن **مبادرة مكافحة ارتفاع أسعار الأغذية**. وقد شهدت المبادرة تطوراً كبيراً منذ عام 2008، ويمول حالياً جانب كبير من الأعمال المتوقع القيام بها من العنصر الخاص بالمنظمة في مرفق أغذية الاتحاد الأوروبي. ولا تتضمن هذه المشروعات مخصصات لإجراء تقييم خارجي في إطار المسؤولية الإدارية للمنظمة، وذلك لأن الجهة المانحة تخطط لإجراء تقييم خارجي من مواردها هي. ولهذه الأسباب تم الاتفاق مع الإدارة العليا في المنظمة على عدم القيام حالياً بتقييم مستقل داخلي لهذه المبادرة.

باء – برنامج التقييمات المقترح

معايير اختيار التقييمات

7 – تم إعداد البرنامج المقترح بعد استعراض منهجي لعمليات التقييم المنفذة خلال عدد من فترات السنتين السابقة أجري بهدف تحديد الثغرات في التغطية. كما يراعي البرنامج الاقتراحات المنبثقة عن التقييم الخارجي المستقل الذي أبرز عدداً من المجالات التي يمكن أن تستفيد من مواصلة التحليل المتعمق. وهو يعكس أيضاً الاقتراحات التي أبدتها لجنة البرنامج في أكتوبر/تشرين الأول 2008، وقد أعدّ البرنامج إثر مشاورات أجريت مع كبار المديرين في المنظمة حول فائدة التقييمات المقترحة وتوقيتها. وزاد عدد عمليات التقييم المحتملة، وهو ما يعكس ارتفاع مستوى موارد التقييم المستقل التي جرت الموافقة عليها في خطة العمل الفورية. على أن الحاجة تدعو إلى توجيهات لجنة البرنامج، ولاسيما فيما يتصل بعمليات التقييم التي ستبدأ عامي 2011 و2012، بالنظر إلى أن عمليات التقييم المقترحة تفوق الموارد المتاحة لإجرائها.

8 – وفيما يتعلق بعمليات التقييم التي ستبدأ عام 2010 فإن المعايير الرئيسية تمثلت في الافتقار إلى تقييمات سابقة حديثة بشأن الموضوع ومدى الأهمية المتصورة لها بالنسبة لبرنامج المنظمة. وبصورة متزايدة بعد ذلك فإن أنشطة التقييم المقترحة للمنظمة تعكس الأهداف الاستراتيجية والنتائج التنظيمية التي تتمحور حولها أعمال المنظمة. على أنه بالنظر إلى أن التقييم يتطلب قاعدة من الأدلة القوية وإطاراً تحليلياً ملائماً، فإن من الصعوبة بمكان تفحّص بعض المجالات التي طرأت فيها تغييرات كبيرة في سياق إصلاح المنظمة، وذلك إلى أن تتوفر تجربة أكبر في تنفيذ هذه الترتيبات الجديدة. وعلى هذا فإن من المقترح البدء بمعظم عمليات التقييم هذه في فترة السنتين المقبلة (2012).

التقييمات التي يُقترح أن تبدأ في عام 2010

9 – إضافة للتقييمات الجارية المذكورة أعلاه ولتقييم قطري في البرازيل (انظر الفقرة 22)، يُقترح البدء بتقييم واحد على الأقل من التقييمات التالية في عام 2010.

10 – **أعمال المنظمة الخاصة بالأغذية:** ستقوم عملية التقييم هذه تحديداً بتقدير إدراج الشواغل التغذوية في سياق الأغذية والزراعة، وتنمية القدرات على معالجة مسائل التغذية على مستوى السياسات والاستراتيجيات والبرامج، والمنتجات والخدمات الخاصة بالمعلومات في مجال التغذية. وستهتم هذه العملية بصورة خاصة بدور المنظمة بالنسبة للمنظمات الأخرى التي تشكل التغذية جزءاً من ولايتها الأساسية، وبتعاونها مع هذه المنظمات. ومن شأن تقييم هذا الموضوع، الذي لم يحصل حتى الآن على تغطية له في التقييمات المؤسسية، أن يوفر إرشادات وتوصيات حول الأولويات للمستقبل.

11 – **ملكية الأراضي والحصول على الأرض:** تجمّع لدى المنظمة قدر كبير من الخبرة في المسائل المتعلقة بملكية الأراضي والحصول على الأرض. ومع أن هذه المسائل تمثل جوانب أساسية من التنمية في المناطق الريفية، فإنها لم تخضع خلال السنوات الأخيرة بصورة منهجية لتقييمات مستقلة. ويتضمن هذا التقييم تقديراً لعمل المنظمة الخاص بالمعلومات، والمعرفة، وبناء القدرات، والدعوة، والتشريع ودعم عملية وضع السياسات فيما يتعلق بمسائل ملكية الأراضي والحصول على الأرض.

التقييمات المقترحة التي يمكن أن تبدأ اعتباراً من عام 2011

12 – **عمل المنظمة في مجال الأعمال الزراعية والصناعات الزراعية:** في إطار الهدف الاستراتيجي زاي "خلق بيئة تمكينية للأسواق تحسّن سبل العيش والتنمية الريفية"، سيغطي هذا التقييم المقترح السياسات، واللوائح، والمؤسسات والخدمات التي تدعم الأعمال الزراعية والصناعات الزراعية، وكذلك التعاون بين القطاعين العام والخاص. وفي عام 2006، شهدت البنية المؤسسية للتعامل مع هذه الجوانب تغييرات ترمي إلى تحقيق مزيد من الدمج بين الأنشطة. وأوصى التقييم الخارجي المستقل بإجراء تقييم يهتم بصورة خاصة بالشراكات مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة التي يشكل مجال العمل هذا جزءاً من ولايتها.

13 – **الإدارة المستدامة للغابات والأشجار:** يتناول الهدف الاستراتيجي هاء الذي تقود تنفيذه إدارة الغابات مجموعة واسعة من المسائل تشمل الحوكمة، والمساهمة الأمثل للغابات والأشجار في سبل العيش المستدامة، وإدارة الغابات تحقيقاً للتنمية المستدامة. وكان التقييم الخارجي المستقل قد لاحظ أنه لم يجر أي تقييم لهذا المجال خلال السنوات الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك فإن إدارة الغابات تلقت دعماً مالياً كبيراً من الجهات المانحة خلال السنوات الأخيرة. وسترمي عملية التقييم إلى تقديم توصيات استراتيجية حول أولويات العمل في المستقبل، ويوفر التوجيه اللازم لذلك، بما فيه مسألة الشراكات.

14 – **بناء القدرات دعماً لتنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد:** يشكل هذا الميدان أحد مجالات التركيز المؤثرة السبعة في الإطار الاستراتيجي الجديد. ويدعم مجال التنفيذ المؤثر هذا الترويج للإدارة الرشيدة لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية على المستويات العالمي والإقليمي والقطري. ويشمل العمل أساساً أنشطة بناء القدرات الداعمة لتنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، واتفاق الامتثال وخطط العمل الدولية المتصلة بذلك. أضف إلى ذلك أن الشراكة العالمية للصيد الرشيد تلقت هي أيضاً دعماً مالياً كبيراً من الجهات المانحة خلال السنوات الأخيرة مما لم يخضع للتقييم المستقل بعد.

15 – **المساعدة الخاصة بالسياسات العامة:** لم يجر أي تقييم شامل متعمق لهذا الموضوع منذ الدراسة التي قُدمت إلى لجنة البرنامج في دورتها السادسة والثمانين في مايو/أيار 2001. وقد تغير السياق الدولي منذ ذلك الحين بتأثير إعلان باريس وبرنامج عمل أكرا، إلى جانب تزايد الاعتراف بأهمية الزراعة في النمو الاقتصادي وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وسيقوم التقييم بتقدير عمل المنظمة الداعم لقدرات البلدان على وضع السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتماسكة وتنفيذها ورصدها.

التقييمات المقترحة التي يمكن أن تبدأ اعتباراً من عام 2012

16 – **الاستثمار في الزراعة:** سيركز هذا التقييم، في إطار الهدف الاستراتيجي لام "زيادة الاستثمار العام والخاص في الزراعة والتنمية الريفية وتحسين فعاليته"، على ما تقدمه المنظمة من خبرة إدارية تتعلق بالتقنيات والسياسة والدورة الاستثمارية للبلدان دعماً لعمليات وضع البرامج الاستثمارية. وتقع المسؤولية الآولى عن العمل في هذا المجال على عاتق مركز الاستثمار التابع للمنظمة. وسيهتم التقييم بالترتيبات الخاصة للقيام بهذا العمل، بما في ذلك الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية.

17 – **تعبئة الموارد:** تغيرت الترتيبات المؤسسية لتعبئة الموارد، مما يشمل تقسيماً جديداً للعمل بين مكتب التخطيط الاستراتيجي وإدارة التعاون التقني. وكما تقع على المستوى القطري بعض المسؤوليات الخاصة بتعبئة الموارد. ونظراً لأهمية البرنامج الميداني لحالات الطوارئ، تعتبر تعبئة الموارد في حالات الطوارئ أيضاً عنصراً أساسياً من عناصر تعبئة موارد المنظمة. وسيدرس التقييم المسائل المؤسسية للتماسك والتنسيق والفعالية في تعبئة الموارد على المستويات العالمي والإقليمي والقطري.

18 – **المكاتب الإقليمية الفرعية في أفريقيا:** تشكل مواصلة عملية إشاعة اللامركزية عنصراً رئيسياً من عناصر خطة العمل الفورية، وهي عملية بدأت خلال فترة السنتين الماضية بإنشاء المكاتب الإقليمية الفرعية لأفريقيا الشرقية ولأفريقيا الوسطى ولغرب أفريقيا. ومن المتوقع أن تؤدي المكاتب اللامركزية دوراً متزايد الأهمية في التخطيط الاستراتيجي وتحديد الأولويات على مستوى المنظمة والمستوى الاستراتيجي، وأن تدعم التخطيط وتحديد الأولويات الإقليمية الفرعية على مستوى المكاتب القطرية. وسيقدر التقييم التقدم المحرز في هذه المكاتب وكفاءتها وفعاليتها في أداء الدور المنوط بها.

19 – **عمل المنظمة في مجال التكيف مع تغير المناخ**: اقترح هذا الموضوع أحد أعضاء لجنة البرنامج في دورتها المائة. وفي حين أن المنظمة شاركت في الماضي في المسائل المتصلة بتغير المناخ، فإنها لم تقم بهيكلة عملها المتعلق بتغير المناخ إلا في سياق الإطار الاستراتيجي الجديد، وخطة العمل المتوسطة الأجل. وينفذ الجانب الأكبر من هذا العمل في إطار النتيجة التنظيمية 5: "تعزيز قدرات البلدان على التصدي للتحديات البيئية الطارئة، من قبيل تغير المناخ والطاقة الحيوية". إضافة لذلك، من المحتمل أن تؤدي نتائج مؤتمر المناخ في كوبنهاغن في ديسمبر/كانون الأول 2009 وأعمال متابعته إلى تغيير كبير في سياق عمل المنظمة في هذا المجال. وعلى هذا، يُقترح أن تبدأ عملية التقييم هذه في عام 2012، بعد أن تتجمع لدى المنظمة قاعدة أكبر من الأدلة من العمل في هذا المضمار وبعد أن يقدم السياق الدولي أرضية أكثر ثباتاً يمكن على أساسها تقييم أهمية عمل المنظمة.

20 – **برنامج التعاون التقني:** خضع برنامج التعاون التقني آخر مرة لعملية تقييم معمقة في الفترة 2004–2005. وكانت لجنة البرنامج قد دعت في دورتها الثالثة والتسعين في مايو/أيار 2005 إلى إجراء تقييم مستقل لهذا البرنامج مرة كل ست إلى ثماني سنوات. وكجزء من خطة العمل الفورية فقد تم تخصيص موارد برنامج التعاون التقني للأقاليم في ظل صلاحية الممثلين الإقليميين، باستثناء المبالغ المحتفظ بها في المقرر الرئيسي لحالات الطوارئ والمشروعات الإقليمية المشتركة. وسيكون من الملائم إجراء تقييم لبرنامج التعاون التقني بعد مضي سنتين على الأقل على إرساء الترتيبات الجديدة، أي أن هذا التقييم ينبغي ألا يُجرى قبل عام 2012.

تقييمات قطرية

21 – تمشياً مع قرار لجنة البرنامج في دورتها المائة، يُقترح أن يواصل مكتب التقييم إجراءه لتقييمات عمل المنظمة في مجموعِهِ في فرادى البلدان، وأن يقدم إلى اللجنة توليفة لهذه التقييمات. وقد كانت اللجنة قد تلقت توليفة تغطي التقييمات القطرية الأربعة الأولى (موزامبيق وسيراليون وكمبوديا وهندوراس) في دورتها التاسعة والتسعين في مايو/أيار 2008.

22 – ويجري اختيار التقييمات القطرية على أساس عدة معايير تشمل مستوى التنمية وأهمية الزراعة في الاقتصاد الوطني، ومستوى نشاط المنظمة في البلد واعتبارات حسن توقيت التقييم القطري وفائدته لمستخدميه الأساسيين. وكانت اللجنة، في دورتها التاسعة والتسعين، قد طلبت "أن تركز التقييمات (القطرية) في المستقبل على بلدان تختلف بينها مستويات التنمية". وفي هذا الصدد، ستركز التوليفة القادمة للتقييمات القطرية على فعالية المنظمة في البلدان الخارجة من النزاع، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال، على أساس تقييمات ستجري في جمهورية الكونغو الديمقراطية وطاجيكستان والسودان. وستقدم التوليفة هذه إلى دورة لجنة البرنامج الرابعة بعد المائة في أكتوبر/تشرين الأول 2010. ومن المقترح إجراء تقييم في بلد كبير آخر سريع النمو (أي البرازيل) في عام 2010، على أن يُقدَّم إلى لجنة البرنامج تقرير يولِّف بين هذا التقييم والتقييم القطري الآخر في الهند الذي سيكون قد اكتمل حينها. كما يخطط لإجراء تقييمات قطرية أخرى في البلدان التي تقدم المنظمة فيها مساهمات كبيرة في أنشطة الطوارئ وإعادة التأهيل (انظر الملحق). إضافة لذلك، ستنفذ خلال فترة خطة العمل تقييمات قطرية في أنواع البلدان الأخرى غير المغطاة سابقاً (مثل البلدان المتوسطة الدخل)، وذلك رهناً بالتوفر العام للموارد.

جيم– الإجراءات المطلوب من لجنة البرنامج اتخاذها

23 – اللجنة مدعوة لتقديم آرائها حول موضوعات الأولوية للتقييمات الرئيسية التي ستنفذ خلال الفترة 2010–2012. ويمكن أن تقترح اللجنة مواضيع إضافية أو بديلة تعتبرها هامة وأن تبين إن كانت تودّ أن تتلقى، للاستعراض، بعض التقييمات المزمعة لعمليات الطوارئ وإعادة التأهيل المدرجة في الملحق.

الملحق

التقييمات المزمعة لأنشطة المنظمة في حالات الطوارئ وإعادة التأهيل

المعايير

24 – تحدد أولويات التقييم الخاص بأنشطة المنظمة في حالات الطوارئ وإعادة التأهيل وفقاً للمعايير التالية:

- حجم العمليات يتجاوز 5 ملايين من الدولارات الأمريكية؛
- المسائل/ الخصائص المعينة للاستجابة في حالة الطوارئ مما يمكن أن تُستقى منه الدروس لعمل المنظمة عموماً؛
- الطلبات المحددة المقدمة من الإدارة و/أو من لجنة البرنامج.

التقييمات الرئيسية لعمليات الطوارئ وإعادة التأهيل التي أجريت خلال الفترة 2008–2009

25 – منذ تقديم خطة العمل المتجددة الأخيرة إلى لجنة البرنامج، استكملت التقييمات التالية:

1 – استجابة المنظمة للزلزال في باكستان

2 – تعاون المنظمة في طاجيكستان

3 – تعاون المنظمة في السودان

4 – التقييم الآني الثاني لبرنامج أنفلونزا الطيور الشديدة الإمراض

خطة العمل لتقييمات أنشطة المنظمة في حالات الطوارئ وإعادة التأهيل

26 – نظراً للإطار الزمني الخاص لعمليات الطوارئ وإعادة التأهيل، وهو إطار قصير المدة عادةً، تغطي خطة العمل فترة 18 شهراً. ومن المزمع إجراء التقييمات الرئيسية التالية خلال الفترة 2010–2011، باستخدام أموال مخصصة للتقييم من أنشطة الطوارئ وإعادة التأهيل.

تقييم تدخلات المنظمة في حالات الطوارئ المموَّلة من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ

27 – أنشئ الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ في ديسمبر/كانون الأول 2005 بموجب القرار 124/60 الصادر عن الجمعية العامة، وبدأ عمله في 9 مارس/آذار 2006. ومنذ إنشائه، قدم الصندوق 73 مليون دولار أمريكي لتمويل برامج المنظمة في حالات الطوارئ. وسيبدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة في 2011 بإجراء تقييم للنتائج التي حققتها على المستوى الميداني البرامج التي مولها الصندوق. وقد اقترح مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة أن تجري المنظمة تقييمها الخاص للمشروعات التي نفذتها بتمويل من الصندوق، وذلك كمساهمة في التقييم العالمي للصندوق. وقد طُلب ذلك من مكتب التقييم في يناير/كانون الثاني 2009 ووافق على استيعاب هذا التقييم في

برنامج عمله لعام 2010. ويرمي التقييم إلى توفير تقدير لتدخلات المنظمة المضطلع بها بتمويل من الصندوق، مع التركيز خصوصاً على النتائج المتحققة على المستوى الميداني. كما سيتيح التقييم لأمانة الصندوق المعلومات الخاصة بالمساءلة، وسيقدم الاقتراحات لتحسين انتفاع المنظمة بالصندوق.

التقييم القطري لأثيوبيا

28 – يتضمن برنامج المنظمة في أثيوبيا حافظة كبيرة من التدخلات الإنسانية والتدخلات الإنمائية الخاصة بسبل العيش. وخلال السنوات الخمس الماضية تم تقديم قرابة 50 مليون دولار أمريكي من المساندة والمساعدة التقنية لدعم الأمن الغذائي، مما شمل تدخلات في مجالات إنتاج المحاصيل، والتغذية البشرية، ومراقبة أمراض الحيوان والنبات والأمن الغذائي ونظم معلومات الإنذار والمساعدة المباشرة المقدمة للأسر المتضررة من جراء حالات الجفاف والصدمات الأخرى. ومع أن أثيوبيا تتمتع بإمكانات زراعية كبيرة وأن نحو 50 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لديها يأتي من الزراعة (وهي زراعة بعلية أساساً)، فإن البلاد تعاني من عجز هيكلي في الأغذية. وقد تعرضت أثيوبيا لعدد من حالات الطوارئ الكبرى خلال العقود الماضية، وحققت الحكومة وشركاؤها تقدماً كبيراً في التفكير حول بناء القدرة على المقاومة والحماية الاجتماعية للأسر الأشد ضعفاً. وسيُضطلع بتقييم للتعاون بين المنظمة وأثيوبيا خلال النصف الثاني من عام 2010 بهدف تقدير أهمية عمل المنظمة خلال السنوات الخمس الماضية وفعاليته وكفاءته وأثره واستدامته.

التقييم القطري لزمبابوي

29 – يُعتبر قطاع الزراعة العمود الفقري لاقتصاد زمبابوي. فهو يوفر سبل العيش لنحو 70 في المائة من السكان. ومنذ عام 2000، أدت مجموعة من العوامل إلى انخفاض حاد في الناتج الزراعي والإنتاجية الزراعية. على أنه، خلال الآونة الأخيرة، طرأت تغييرات في الحكومة وعاد المجتمع المدني إلى الظهور، مما أدى إلى فتح الباب أمام الإنتعاش بعد النزاع، وخصوصاً في قطاع الزراعة. ولدى المنظمة حافظة كبيرة من المشروعات موجهة بالدرجة الأولى نحو تحسين الأمن الغذائي، والقدرة على تحمل أسعار الأغذية وتوفرها في البلاد، وذلك من خلال دعم الزراعة الحافظة للبيئة وتقديم المدخلات الزراعية وخدمات الإرشاد لصغار المزارعين. وسيُضطلع بتقييم للتعاون بين المنظمة وزمبابوي خلال النصف الثاني من عام 2010 بهدف تقدير أهمية عمل المنظمة خلال السنوات الخمس الماضية وفعاليته وكفاءته وأثره واستدامته.

التقييم القطري لهايتي (أُرجئ)

30 – كان من المقرر إجراء تقييم قطري لهايتي خلال النصف الأول من عام 2010 غير أنه أرجئ نتيجة للزلزال المأسوي الذي ضرب البلاد يوم 12 يناير/كانون الثاني 2010. وكانت المنظمة، قبل هذه المأساة، قد نفذت قدراً كبيراً من العمليات في هايتي، بقيمة تقدر بـ 120 مليون دولار أمريكي منذ عام 2005. وقد سعت سلسلة من تدخلات حالات الطوارئ إلى التخفيف من وطأة آثار موسمي الأعاصير في 2007 و2008. وتمت الموافقة في 2008 على حافظة كبيرة من مشروعات حالات الطوارئ ترمي إلى التخفيف من وطأة الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية، وهو ارتفاع أدى إلى اضطرابات بورت–أو–برانس في أبريل/نيسان 2008. وتركز المشروعات الإنمائية على التنمية المحلية، وإدارة الموارد

المائية ومستجمعات المياه، وتقديم الدعم لعملية التعداد الزراعي. كما ينشط بقوة في هايتي مركز الاستثمار التابع للمنظمة، إذ يساعد على إدارة مشروعات الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي ومصرف التنمية في البلدان الأمريكية . ولن ينفَّذ التقييم القطري قبل عام 2011؛ غير أن المنظمة ستكون مستعدة للمشاركة في أي تقييم آني للاستجابة الدولية للزلزال يجري على نطاق المنظومة.